

أزمة حركة مجتمع السلم (2003-2009)

حكيم حسام

أستاذ مساعد (أ) بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر 3

ملخص:

شكل تاريخ وفاة محفوظ نحناح بداية لمرحلة جديدة في تاريخ حركة مجتمع السلم، حيث اشتد التنافس بين تيارين مختلفين مثلهما عبد المجيد مناصرة وأبو جرة سلطاني. تعايشا الطرفان طيلة الفترة الممتدة بين المؤتمر الثالث والرابع 2003-2008 ميزها استقطاب شديد وتوترات عديدة كان أشدها تقلد أبي جرة سلطاني لمنصب وزير دولة بدون حقيبة، ثم تلاها انعقاد المؤتمر الرابع سنة 2008، والذي بلغت الأزمة فيه ذروتها بعد فوز أبي جرة سلطاني بعهدة ثانية، وإقصائه لخصومه من المناصب الهامة في الحزب، مما ترتب عنه انشقاق عبد المجيد مناصرة وجماعته عن حركة مجتمع السلم سنة 2009 .

الكلمات الدالة:

الانشقاق، الحزب، الأزمة، الانقسام، المشاركة، الدعوة.

Résumé:

Après le décès de Mahfoud Nahnah, le Mouvement pour la société et la paix entre dans une nouvelle phase. Ainsi, deux courants rivaux vont cohabiter dans l'intermède des deux congrès 2003 -2008, l'un représenté par Abou Guerra Soltani et l'autre par Abdelmadjid Menasra. Une forte

polarisation s'installe durant cette période, provoquant des tensions au sein de cette formation politique surtout après la nomination de Abou Guerra Soltani comme ministre sans portefeuille. Ces remous dureront jusqu'au 4e congrès du parti en 2008, où la crise atteint son paroxysme, surtout après la désignation de Abou Guerra de nouveau comme Président du parti, aboutissant par voie de conséquence à l'éviction de ses concurrents des postes clés du parti. Cela aboutit à une scission au sein du parti conduite par Menasra à partir de 2009 .

Mots Clefs:

Parti, crise, dissidence, participation, plaidoyer.

Summry:

The death of Mahfoudh Nahnah represent a new age in history of movement of society for peace

In fact, two rival factions will cohabit to gather between two congress (2003-2008)

The first faction is represented by Abu Guerra soltani, while the second faction is represented by Abdelmadjid Menasra. When Abudjerra Soltani win the presidency of party elections, he impede Menasra and his faction from main positions, and conduce him to make a scission on 2009.

Key Words:

Dissent, party, participation, advocacy.

مقدمة:

أدت حركة مجتمع السلم دورا بارزا في الحياة السياسية والحزبية في الجزائر منذ تأسيسها على يد محفوظ نحاح ومحمد بوسليمان، بعدما وجدا نفسيهما مجبرين على التخلي عن العمل السري الذي لازم نشاطهما منذ الستينيات من القرن الماضي (القرن العشرين).

فبعد صدور دستور 1989 وإقرار التعددية الحزبية، أنشأ محفوظ نحاح حركة المجتمع الإسلامي في 06 ديسمبر 1990، والتي أصبحت تسمى فيما بعد حركة مجتمع السلم، ما يميز هذه الحركة هو كونها ذات توجه إخواني تنادي بالاعتدال والوسطية، والدفاع على حقوق المرأة، والقيم الدينية والوطنية، ومكونات الشخصية الوطنية المستلهمة من إرث الحركة الإصلاحية في الجزائر ومبادئ أول نوفمبر 1954، ما يميزها كذلك هو كونها تمثل الإطار الذي يجمع بين الجماعة والحزب من جهة، وما يقابلها من حيث الوظيفة بمعنى الجمع بين الدعوة والسياسة من جهة أخرى، فالمناضل في حركة حماس يجمع بين وظيفتين مختلفتين فهو رجل سياسة لديه برنامج سياسي، خلفية إيديولوجية، ومصالح سياسية، وهو في نفس الوقت رجل دعوة بمعنى أنه يدعو إلى تعاليم الإسلام، ينشر الأفكار الإسلامية ويدعو من خلالها المجتمع إلى التمسك بها والحفاظ على مضاهاها.

كان لرئيس حركة مجتمع السلم محفوظ نحاح الفضل الأكبر فيما وصلت إليه الحركة، فهو الذي ألهم وحفز، وأطر كثير من مناضلي حركته بما يمتلكه من كاريزما وقوة تأثير، وقدرة فائقة على تجميع الطاقات واختيارها، حيث أصبحت حماس ممثلة في كافة ولايات الوطن، ولها وزراء، ونواب في البرلمان ورؤساء بلديات، وقد شاركت في عدة انتخابات، منها البلدية والتشريعية وحتى الرئاسية، ثم أصبحت بعد ذلك شريكا فاعلا في التحالف الرئاسي سنة 1999، والذي ضم كذلك حزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي.

فمن خلال إستراتيجية المشاركة أعطت حركة حماس انطبعا عاما، مفاده أنها حركة يمكن التعاطي معها سياسيا، سواءا كان ذلك من قبل السلطة السياسية ذاتها أو من قبل الأحزاب السياسية الأخرى.

غير أن الأوضاع في هذه الحركة تغيرت كثيرا بعد وفاة مؤسسها محفوظ نحناح سنة 2003، فقد أفرزت هذه المرحلة بروز تيارين مختلفين ومخالفين لبعضهما البعض في نفس الوقت، تزعم التيار الأول أبو جرة سلطاني بينما كان على رأس التيار الثاني عبد المجيد مناصرة، عملا الفريقان مع بعضهما البعض طيلة خمس سنوات كاملة تخللها كثير من الخلافات والتوترات، لكنها بقيت داخل الإطار المؤسسي للحزب إلى غاية انعقاد المؤتمر الرابع سنة 2008 والذي بلغت فيه أزمة حركة مجتمع السلم ذروتها، حيث انسحب عبد المجيد مناصرة من المنافسة وترك المجال لأبي جرة سلطاني الذي فاز بالعهد الثانية على التوالي، مخرجات هذا المؤتمر لم تعترف بها جماعة مناصرة واتجهت بعدها إلى الإنشقاق عن الحركة وإنشاء جبهة الدعوة والتغيير سنة 2009.

سنحاول في هذه الدراسة إلقاء الضوء على أزمة حركة مجتمع السلم من خلال الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي الأسباب التي أدت إلى إنشقاق جماعة مناصرة عن حركة مجتمع السلم؟
- هل يرجع هذا الإنشقاق إلى خروج أبو جرة سلطاني وجماعته عن فكر ومنهج محفوظ نحناح؟
- هل يتعلق الأمر بصراع الجيل الثاني للحركة على قيادة الحزب؟

1- حول شخصية محفوظ نحناح:

قبل الحديث عن الإنشقاقات التي حدثت داخل حركة مجتمع السلم، لابد أن يتم تناول شخصية محفوظ نحناح كونه لم يكن شخصية عادية على الإطلاق، لقد كان نحناح "نموذجاً للرجل السياسي البراغماتي، الذي حاز على شعبية قل نظيرها بين أقرانه من الإسلاميين والوطنيين أو العلمانيين، وتمكن من بناء جهاز سياسي جلب له الكثير من الاهتمام فحاز الثناء والإعجاب حتى من أشد خصومه".¹⁹⁴

وُلد محفوظ بن محمد نحناح يوم 27 جانفي سنة 1942 بمدينة البليدة، نشأ في أسرة تميّزت بالمحافظة على اللغة العربية والتمسك بالإسلام، التحق بالجامعة في الموسم الجامعي 1966-1967 بعد تحصيله على شهادة البكالوريا، ثم درس بمعهد اللغة والآداب، ثم تخرج عام 1970 بدرجة ليسانس، بعدها سجل بجامعة القاهرة في قسم الدراسات العليا في تخصص التفسير، كما شغل منصب مدير مركز التعريب بالجامعة المركزية بالجزائر العاصمة، وهو ما أتاح له أن يكون من ضمن الذين فتحوا مسجد الطلبة بالجامعة المركزية، وإمامة أول صلاة جمعة به رفقة محمد بوسليمان، عبد الوهاب بن حمودة ومالك بن نبي وآخرون.¹⁹⁵²

في سنة 1976 تم إصدار الميثاق الوطني من قبل نظام الرئيس بومدين، مما أدى إلى معارضة شديدة من قبل الإسلاميين الذين اعتبروا هذا الميثاق مناقضا لتعاليم الإسلام والقيم الاجتماعية للمجتمع، وقد تبع هذا الرفض إصدار بيان بعنوان "إلى أين يا بومدين" بالإضافة إلى القيام بعمليات تقطيع أسلاك الهاتف وتحطيم أعمدة الكهرباء ونشر بعض المنشورات التي تندد بالسلطة وتدعو إلى تطبيق الإسلام³، كان رد فعل السلطة عنيفا آنذاك، فقد قامت بسجن جماعة الموحدين وأصدرت حكما بـ 15 سنة في حق محفوظ نحناح، والتي قضى منها أربع سنوات، ثم أطلق سراحه في عهد الرئيس الجديد الشاذلي بن جديد. بعد خروجه من السجن سعى محفوظ نحناح إلى إنشاء رابطة

¹ - محمد بغداد، التركة المسمومة، أزمة حركة مجتمع السلم، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2009، ص23.

² - طيفور فاروق، الشوراقراطية وسط بين غلاة الشورى وأدعاء الديمقراطية، دار الخلدونية، الجزائر، ص6.

³ - بوشريط محمد الأمين، طيفور محمد، قالوا عن الشيخ نحناح، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص128.

الدعوى الإسلامية، وكان من ضمن المجموعة التي صاغت بيان التجمع الإسلامي الكبير سنة 1980، وأول من نظم مهرجان إسلامي سنة 1988.

ترأس جمعية الإرشاد والإصلاح التي تأسست سنة 1989 على إثر الإنفتاح السياسي لما بعد صدور دستور 1989، ثم أنشأ حزبا سياسيا سمي بـ "حركة المجتمع الإسلامي" وانتخب أول رئيس في 30 ماي 1991، ترشح للانتخابات الرئاسية التي جرت في نوفمبر، 1995 وتحصل على المرتبة الثانية حيث نال أكثر من ثلاث ملايين صوت، رغم معارضة التنظيم الدولي للإخوان المسلمين الذي ينتمي إليه محفوظ نحناح . توفي محفوظ نحناح في 19 جوان 2003.

2- المؤتمر الثالث: أول مؤتمر لمرحلة ما بعد محفوظ نحناح.

بعد وفاة محفوظ نحناح، كان لزاما على قادة حركة مجتمع السلم اختيار خليفة له من ضمن قادة الحركة الأكبر سناً، من أجل إدارة شؤون الحركة لمدة 45 يوماً مثلما ينص عليه القانون الأساسي، وهو ما تم فعلاً بين (19 جوان-03 أوت 2003) حيث تولى الحاج حمو (محمد مغارية) هذه المهمة إلى غاية انعقاد المؤتمر الثالث وانتخاب رئيس جديد للحزب.

جدير بالذكر أن المؤتمر الثالث كان مبرمجاً في شهر مارس 2003، وقد تم تأجيله بسبب مرض رئيس الحزب آنذاك محفوظ نحناح، وبالتالي يمكن اعتباره مؤتمراً عادياً تم تأخير مدة خمسة أشهر.⁴

في خضم السياق نحو استخلاف الرئيس الراحل برز تياران أحدهما أطلق على نفسه تيار الوفاء للإيديولوجية الإخوانية، والذي لم يحسم بصورة واضحة في الشخصية التي يمكنها تمثيله وبقي متردداً، مضيئاً بذلك وقتاً ثميناً كان يمكن أن يكون في لصالحه لو أحسن استغلاله، وقد بدا ذلك جلياً في تصريح عبد المجيد مناصرة حين قال: "من يفكر في استخلاف الشيخ نحناح فهو مجنون".⁵

⁴ - حسان موسى، رضوان بن عطا الله، الحركة المظلومة في الرد على كتاب التركة المسمومة، دارالخلدونية، الجزائر، ص 117 .

أما التيار الثاني تيار الثقافة الإخوانية المتكون من المنتمين إلى الحزب سياسيا دون الإرتقاء إلى المستوى الإيديولوجي⁶، فقد حسم في مسألة مرشحه لرئاسة الحركة ولم يكن سوى أبو جرة سلطاني، الذي اعتمد على التخطيط الجيد لخلافة محفوظ نحناح، وذلك بالإعتماد على إستراتيجية تركز على نقطتين أساسيتين:

أولا: تكثيف الحملات الإعلامية من خلال الدعاية لنفسه، وإعطاء الانطباع بأنه المرشح الأوحد القادر على خلافة محفوظ نحناح، وذلك بما يمتلكه من مواصفات شخصية تؤهله لكسب قاعدة الحركة.

ثانيا: إعداد مشروع سياسي بالإتفاق مع قيادات نافذة داخل الحزب، وأطراف فاعلة خارجه.

وقد تمت ترجمة هذا المشروع السياسي في وثيقة سياسية تحدد فيه معالم المرحلة القادمة، وما يتوجب على رئيس الحركة الجديد أن يقوم به من أجل إحداث القطيعة مع السلوكات والممارسات السابقة، فقد جاء في الوثيقة أنه "سينعقد المؤتمر الثالث للحركة وسيكون لا محالة محكا حقيقيا لإجراء التغييرات المطلوبة والمرجوة وسيكون ذلك -إن صح التعبير- قطيعة مع الممارسات السابقة، إضافة إلى كونه ينبغي أن يكون نقلة نوعية في الممارسة الثورية والديمقراطية"⁷ ولم تتوقف نوايا أصحاب هذه الوثيقة عند هذا الحد بل وضعوا لهذه الوثيقة أدوات لتنفيذها على أرض الواقع من أجل تحقيق انشغالات القاعدة النضالية من جهة، وكذا تحقيق أهداف الحركة من جهة أخرى، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال ثلاث مستويات:

المستوى الأول: تغيير الرجال خصوصا الذين كانوا يحيطون بمحفوظ نحناح.

المستوى الثاني: تغيير البرامج والأفكار، ومن ثمة ضرورة توفر الحركة على مراكز دراسات ومؤسسات تفكير، تمد الحركة وقيادتها بالرؤى والأطروحات الجديدة.

⁵ - المرجع نفسه، ص 118.

⁶ - محمد بغداد، المرجع السابق، ص 46.

⁷ - المرجع نفسه، ص 48.

المستوى الثالث: تغيير الهياكل وتفعيلها بما يخدم مبادئ وأهداف الحركة لأن: "حركة مجتمع السلم قد عرفت تطوراً عميقاً، فأصبح لديها وزراء ونواب برلمان ومنتخبون محليون... مما يتطلب مساهمة هذا التطور بما يكافئه من مؤسسات وهيئات".⁸

إنّ ما يجب الإشارة إليه أنّ التيار الذي يمثله أبو جرة سلطاني استطاع في ظرف وجيز أن يستقر على مرشح واحد يمثله في هذه الانتخابات، كما تسنى له القيام بحملة إعلامية واسعة، خاصة في بعض مدن الجزائر واسعة الانتشار، بينما استغرق تيار المحافظين وقتاً طويلاً لإيجاد مرشحهم الذي أطلقوا عليه مرشح الإجماع، وقد وقع الاختيار على عبد الرحمان سعيدي، وهو خيار ذو دلالة رمزية، باعتبار سعيدي ابن مدينة البليدة، مسقط رأس جناح والموقع المركزي للحزب، لكن هذا الخيار اتضح أنه في غير محله، باعتبار أن سعيدي غير معروف خارج مدينة البليدة، ولم يسبق له أن تقلد مسؤولية كبيرة، إضافة إلى ذلك فشخصية سعيدي هادئة، ميالة إلى المودعة منها إلى شراسة الصراع والمنافعة.⁹

وقد تأكد هذا الإتجاه بعد ظهور نتائج مجلس الشورى والتي كانت بمثابة المفاجأة بإعلان فوز أبو جرة سلطاني بفارق عشرة أصوات، حيث تحصل عبد الرحمان سعيدي على 95 صوتاً، بينما حاز أبو جرة على 105 صوتاً.

هذه النتيجة وإن أظهرت أن المؤتمر الثالث كان محطة هامة في تاريخ الحزب، وكذلك في تاريخ الجزائر المعاصر، باعتبار أن النتيجة النهائية أثبتت تفوق أبو جرة سلطاني بفارق عشرة أصوات فقط، أي أنّ الفائز فيها لم يكن ليعرف إلا بعد نهاية المؤتمر، وهو دليل على أن المؤتمر كان ناجحاً بكل المقاييس باعتراف كلا الفريقين وخاصة الفريق المنهزم، لكن ما يجب الإشارة إليه أن أبو جرة لم يكن ليفوز برئاسة الحركة لو لم يحسم في أمر ترشحه مبكراً، وكذا استمالة الولايات قوية التأثير، ونخص منها بالذكر ولايات الشرق الجزائري.

⁸-المرجع نفسه، ص 51.

⁹-المرجع نفسه ص 56.

رغم نجاح المؤتمر الثالث في المحافظة على وحدة حركة مجتمع السلم، عن طريق تقاسم المناصب الأساسية في الهيئات العليا للحزب، إلا أن حالة التوتر ما لبثت أن عادت من جديد بعد عامين من الهدوء النسبي بين الفريقين. ومثل تولي أبو جرة سلطاني لمنصب وزير دولة بدون حقيبة سنة 2005، في إطار التحالف الرئاسي أزمة حقيقية للحزب، حيث اعتبر تيار عبد المجيد مناصرة قبول أبو جرة سلطاني بهذا المنصب دون استشارة أعضاء مجلس الشورى الوطني خروج عن قرارات المؤسسة الشورية، مع العلم أن أبو جرة سلطاني قام حسب شهادة عبد الرزاق مقري باستشارة نوابه الثلاثة وهم عبد المجيد مناصرة، عبد الرزاق مقري، عبد الرحمان سعدي و رئيس مجلس الشورى الوطني محمد مغارية، وقد وجد من طالب بضرورة عقد مجلس شورى خصيصا لمعالجة هذه المسألة، لكن نظرا للطبيعة الإستعجالية للمسألة فقد تم الاكتفاء باستشارة نواب الرئيس ورئيس مجلس الشورى الوطني. هذه الطريقة في اتخاذ قرار بالغ الأهمية سيكون لها انعكاسات سلبية على حركة مجتمع السلم وستشكل فيما بعد أحد النقاط الرئيسية في فشل مساعي الصلح بين التيارين المتنازعين، رغم تخلي أبو جرة سلطاني عن هذا المنصب سنة 2009، والذي اعتبر من قبل تيار عبد المجيد مناصرة بأنه جاء متأخرا. من الجانب الآخر شكل نشاط تيار عبد المجيد مناصرة عن طريق المجلس السياسي والمكتب الوطني ضغطا كبيرا على رئيس الحزب إلى درجة أصبح فيها نائبا الرئيس عبد المجيد مناصرة وعبد الرزاق مقري هما اللذان يسيّران الحزب وكانا يضغطان عليه ويحددان له ما يجب أن يصرح به خلال ندواته الصحفية. و تحول المجلس السياسي إلى حركة موازية تناقش ملفات حساسة وتصدر مجلة وتنتشر توصيات بغير عودة إلى رئيس الحزب. لقد كانت الأوضاع داخل الحزب متوترة يسود فيها عدم الانسجام بين الفريقين رغم مرور خمس سنوات من العمل المشترك بينهما وكانت الأهداف السياسية والشخصية لكليهما مختلفة و متناقضة في نفس الوقت، إلى أن اقترب موعد المؤتمر الرابع، الذي سيشكل أخطر مرحلة يمر بها الحزب وعندها يقتنع تيار عبد المجيد مناصرة بأن فرصة تغيير أبو جرة سلطاني من رأس الحزب قد اقتربت.

3-المؤتمر الرابع: ذروة الأزمة

افتتح المؤتمر الرابع أشغاله يوم 29-04-2008 على الساعة الخامسة والنصف مساءً (17:30 س) بالقاعة البيضاوية بالجزائر العاصمة. تميّز بحضور شخصيات وطنية، وكذا رجال الدولة وبعض الوجوه الدبلوماسية، وبمشاركة 1400 مندوبًا، وقد ميزت الجلسة الافتتاحية أجواء مشحونة مردّها اختلافات حول أربع مشاكل كانت محور نقاش حاد بين قادة المؤتمر، وهي:

- من يشرف على تنظيم المؤتمر ويدير أشغاله؟
 - من هي الجهة المخوّلة بإقتراح 5% من المندوبين خارج العملية الانتخابية؟
 - أين يتم إنتخاب رئيس الحركة، في مجلس الشورى أم داخل المؤتمر؟
 - في حالة إسقاط المؤتمرين لمكتب المؤتمر المفتوح كيف تتم إعادة تشكيلته وتركيبه؟¹⁰
- إضافة إلى الخلاف حول هذه النقاط الأربعة، فقد مرّ الفريقان المتنازعان بفترات عصيبة جدًّا وصلت إلى حد توقف أشغال المؤتمر، نظرا لحالة الإنسداد التي وصل إليها، والذي لم يتم فيها مناقشة أي ملف، ولم يقدم فيه الرئيس تقريره أمام الـ 1400 مؤتمر، كما تم إسقاط مشروع جدول الأعمال وكذا إسقاط مشروع النظام الداخلي لسير المؤتمر، ورفض مقترح مكتب المؤتمر.¹¹
- وأمام هذا الوضع المتأزم الذي شهد تمسك كل طرف بمواقفه خاصة ما تعلق منها بانتخاب رئيس الحركة، حيث طالب فريق سلطاني بأن ينتخب رئيس الحركة من قبل المؤتمرين بينما اعتصم فريق مناصرة بشرعية مجلس الشورى وحقه الكامل في انتخاب الرئيس، رضخ في الأخير أبو جرة سلطاني إلى مطالب خصومه، بعد مشاورة ثلاثة أو أربعة من أعوانه وأعلن ذهابه إلى مجلس الشورى مقابل شرطين اثنين وهما:

¹⁰- موسى حسان، رضوان ابن عطاء الله، المرجع السابق، ص 269 .

11- جابي ناصر [وآخرون] ، الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بين إرث الماضي وتحديات المستقبل، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011، ص 207.

• أن يختار الرئيس الفائز وحده مهما كان (سلطاني أو مناصرة) نائبيه ويعرضهما على أعضاء مجلس الشورى الوطني.

• أن يتولى الرئيس الفائز بنفسه تشكيل مكتبه الوطني لتحقيق الإنسجام المطلوب لأداء مهامه.

كان أبو جرة سلطاني يعلم تمام المعرفة بأن عملية انتخابه ستصل مداها، سواء عن طريق المؤتمرين أو عن طريق مجلس الشورى الذي سينبثق بدوره من مجمل أصوات المؤتمرين، وهو الأمر الذي حدث فعلاً بعد انسحاب عبد المجيد مناصرة وفريقه، بعد تيقنه أن النتيجة محسومة مسبقاً لصالح خصمه أبو جرة، كما أعلن عبد الحميد مداود عدم رغبته أصلاً في الترشح لهذا المنصب كطريق ثالث اقترحته مجموعة من القيادات على رأسهم محمد سماري وفريد هباز.

وجاءت خطبتا الجمعة التي ألقاها صالح مجحوبي والتي كان لها من التأثير ما جعل أعضاء الفريقين يتعانقان فيما بينهما، ويذرفان الدموع ويتحسران على ما بدر منهما من سلوكيات وتصريحات غير لائقة، الواحد منهم اتجاه الآخر، لكن مباشرة بعد انقضاء المؤتمر، صرح عبد المجيد مناصرة بأن المؤتمر الرابع تحول إلى رهينة للإبقاء على الرئيس نفسه "كما بدأت سياسة التهميش للأطر التي مشت معي في الترشح والتي سلطت عليها عقوبات"، ثم إن "الخلاف مع أبوجرة سلطاني ليس خلافاً حول تسيير الحركة، بل هو خلاف منهجي سياسي تنظيمي" وبالتالي فقد تحول هذا الخلاف إلى انقسامات داخل الحركة نظراً لغلق منافذ الحوار¹².

إذا فالخلاف مع أبو جرة سلطاني، حسب عبد المجيد مناصرة، ليس خلافاً يتعلق بأسلوب وطريقة إدارة الحركة، بل هو أعمق من ذلك بكثير، لأنه يمس ثلاثة جوانب رئيسة وهي: الجانب المنهجي ثم السياسي وأخيراً التنظيمي، هذه الجوانب الثلاث على أهميتها، يضاف إليها غلق منافذ الحوار، وتهميش وإقصاء الإطارات التي وقفت إلى جانب مناصرة من المناصب الهامة في الحزب كانت كفيلة بخروج التيار المعارض لأبو جرة سلطاني من الحركة، وتأسيس حركة أخرى سنة بعد المؤتمر الرابع، أي في 2009، سميت حركة الدعوة والتغيير والتي عين على رأسها مصطفى

¹² - محمد بغداد، المرجع السابق، ص 108.

بلمهدي. غير أن السؤال الذي يطرح بإلحاح هل هذه الأسباب التي أوردها عبد المجيد مناصرة هي وحدها التي دفعت تيار معارض داخل الحركة إلى الانشقاق و إنشاء حزب آخر؟

4- تبريرات المنشقين:

في أول تصريح صحفي لرئيس حركة الدعوة والتغيير، قارن مصطفى بلمهدي بين عهد نحناح وبين ما وصلت إليه الأمور في عهد أبو جرة سلطاني حيث قال: "إنّ عهد نحناح كان الإلتزام بالشورى والقيادة الجماعية، وقد أصبحت بعده الشورى شكلية، فكم من المواقف اتخذت بغير شورى، وحلت محلها الدكتاتورية والمبادرات الفردية غير المحسوبة العواقب، مثل السعي إلى الوزارة وملفات الفساد والإعلان على أن المشروع الإسلامي انتهى، وخلاصة القول إننا كنا مع الشيخ محفوظ في نعمة وعافية وستر، لأنه كان يجمع ولا يفرق، وتجاوز حدود الحركة ليجمع كل أطراف الساحة الجزائرية ومكوناتها، وهو يحوز احترام جميع الجهات حتى خصومه"¹³، هذه المقارنة بين عهد محفوظ نحناح وعهد أبو جرة سلطاني، حسب مصطفى بلمهدي، توضح أن أبو جرة سلطاني لم يستطع ملأ الفراغ الذي تركه سلفه محفوظ نحناح، وبالتالي لم يكن أبو جرة يتمتع بنفس كاريزما سلفه الذي استطاع أن يجمع ولا يفرق، وأن يلتزم بالشورى ويتجاوز حدود الحركة، ويؤجد بين أطراف الساحة الجزائرية، عكس أبي جرة الذي تميّز بالدكتاتورية، والبعد عن الشورى الحقيقية والإنفراد بالقرارات لوحده، وكذا السعي إلى الإستوزار، هنا يشير بلمهدي إلى قضية لطالما أثارت جدلا داخل الحركة وتتعلق بشغل رئيس الحركة أبو جرة لمنصب وزير بدون حقيبة الذي طالبه خصومه بضرورة الاستقالة منه، لكنه تشبث به وأصر على الإستوزار، وفي تصريح آخر لجريدة "العرب" يقول مصطفى بلمهدي حول أسباب الإنشقاق "هناك أسباب كثيرة تراكمت فوق بعضها البعض حتى اتسع الخرق على الراقع، ولعل أهم الأسباب هو الانحرافات عن المنهج الذي كان يتعامل به الشيخ محفوظ نحناح والخروج عن المشروعية التي هي مشروعية المبادئ قبل مشروعية الهياكل، فنحن ننتمي إلى حركة هدفها الأساسي هو الدعوة التي يجب أن نخدمها بكل

¹³ - نفس المرجع، ص 207.

الوسائل والإمكانات، وليس أن نسخرها في خدمة الأشخاص مهما كان وضعهم، وبالتالي فالذين خرجوا عن القيم هم الذين يمثلون الإنشقاق¹⁴، هنا يضيف بلمهدي سبباً آخر ويعتبره أهم الأسباب على الإطلاق ويتعلق الأمر بالدعوة أي (الدعوة إلى الله) والذي يعتبر الهدف الرئيس من ممارسة العمل الحزبي فهو بمثابة الأصل بينما العمل الحزبي والسياسي هو بمثابة الفرع أو بتعبير آخر الأداة التي يحقق بها الهدف الأسمى وهو الدعوى إلى الله لذلك يتوجب، حسب مصطفى بلمهدي دائماً، خدمة هذه الدعوة بكل الوسائل المتاحة المادية منها والمعنوية، فهو يرى بأن واقع الدعوة في حركة مجتمع السلم أصبح سيئاً للغاية، إلى درجة أن بعض الأشخاص ويقصد بهم بعض القياديين أصبحوا يسخرّون الدعوة لخدمة مصالحهم الشخصية، وبالتالي فقد أصبحت الأنانية، والطموح الحزبي، والتمسك بالمنصب أو البحث عنه الشغل الشاغل عند بعض الأشخاص في حركة مجتمع السلم، ولكي نشرح هذه الفكرة أكثر، تسوق تصريح قيادي آخر في حركة الدعوة والتغيير أحمد الدان حين يقول حول هذا الموضوع: « لقد اخترناها حركة الدعوة لأن الشيخ نحاح أقام كل العمل الإسلامي من خلال واجهات سياسية، وفكرية واجتماعية، وثقافية على أساس الدعوة لأنه كان داعية، وأردنا بذلك أن تستمر رسالة الدعوة والدعاة، كونها مرتبطة بالبعد الإسلامي، والوطني، والديمقراطي، وهذا ما يعني ممارسة العمل السياسي ضمن رؤية أخلاقية قيمية وإسلامية.

على هذا الأساس فإننا رأينا منكرًا داخل حركة مجتمع السلم فأردنا تغييره، والمنكر الذي رأيناه له مراتب من خلال وجود تقصير في حق القيم التي تركها الشيخ الراحل محفوظ نحاح، وتقصير في خدمة المواطن، وتقصير في الحفاظ على هيبة الحركة¹⁵، هكذا يبرر أحمد دان اختياره لكلمة الدعوة في إسم حركة الدعوة والتغيير، بكونه الأساس الذي أقيم عليه بناء العمل الإسلامي تحت واجهات سياسية، فكرية واجتماعية، وبما أن حركة حماس تخلت، حسب رأيه، عن هذا الأساس وجب أولاً إسداء النصيحة، ثم إذا لم تنجح هذه العملية وجب التوجه نحو إنشاء حركة أخرى تعود في مبادئها إلى منهج محفوظ نحاح، هذا المنهج الذي قال عنه أحمد دان بأن أبو جرة سلطاني قد حاد عنه

¹⁴ - جريدة العرب اليومية، 06-09-2009، ص 14.

¹⁵ - جريدة صوت الأحرار اليومية، 08-05-2009، ص 04.

من خلال "تشويه الدولة الجزائرية واستغلال المنصب لأغراض أخرى غير خدمة المواطن وأهداف الحركة، حيث تحول رئيس الحركة إلى موظف في حكومة يرأسها رئيس حزب آخر، بالإضافة إلى عدم وجود مرجعية الشيخ الراحل محفوظ نحاح في المشاركة التي يقوم على أساس القول للمحسن أحسنت وللمسيء أسأت، لقد غاب البعد الإسلامي في العمل السياسي لحركة حماس، وتطور الأمر إلى حد ظهور عقلية الصراع على المناصب وشراء الذمم، كل هذه العوامل دفعتنا إلى أن ننتفض ضد واقع يختلف تمامًا مع واقع أسس له الشيخ نحاح رحمه الله".¹⁶

يمكن اعتبار هذه المآخذ أوالتهم إذا صحت تسميتها كذلك كافية لجماعة المنشقين الخروج من الحركة لأن تشويه الدولة الجزائرية واستغلال المنصب لأغراض أخرى غير خدمة المواطن هي خطايا كبرى، لكن ليت الأمور توقفت عند هذا الحد، بل تعدّت ذلك إلى ما هو أكثر خطورة، فقد صرّح أحد القياديين المنشقين عن الحركة، ويتعلق الأمر بالسيد بن وارد عبد اللطيف في القناة الإذاعية الثالثة محدّدًا خطايا قيادة حركة حماس ومن بينها "غياب الشورى مع الهيئات المعنية فيما يتعلق بالقرارات الحاسمة، السطو على صلاحيات الهيئات التنفيذية، نشر قرارات هيئات الحركة إلى الخارج، تحول الحزب إلى آلة انتخابية بدل أن يكون قوة اقتراح وتغيير، التسيير السيئ للموارد المالية، سوء تسيير ملف الرشوة وأثره على الداخل والخارج، تعيين أبو جرة في الحكومة وتأثير ذلك على التسيير الداخلي للحزب، تصريحات رئيس الحركة بعد انتهاء أشغال المؤتمر ووصفة جماعة التغيير بالمخزن، التدخل المباشر في الحركة الجمعوية التابعة للحركة، وأخيرًا تزوير بعض مواد النظام الداخلي للحزب".¹⁷

هي إذا أسباب كثيرة دفعت جماعة مناصرة وبلمهدي إلى الإنشقاق عن حركة حماس، والحقيقة أنها تمسّ الجوانب المتعلقة بتسيير الحزب، حسب رأي المنشقين، بداية من الجانب التنظيمي والسياسي والمنهجي، لكن ما هو رأي الفريق الآخر (جماعة أبو جرة سلطاني) حول كل هذه المآخذ؟

¹⁶ - المرجع نفسه، الموضوع نفسه.

¹⁷ - بن وارد عبد اللطيف، مداخلة في إذاعة القناة الثالثة الجزائرية، حصة بكل صراحة، يوم 29-06-2009.

5- مواقف المنشق عنهم:

يرى الطرف الآخر في النزاع، المتمثل في جماعة أبو جرة سلطاني، أن حجج التيار المنشق تتم عن وجود خلفيات ذاتية كانت موجودة منذ المؤتمر الثالث، وهي بذلك تتنافى والشرعية المنبثقة عن المؤتمرين الثالث والرابع، فكيف "يطلب اليوم من كان يحرص بل ويعطي الأدلة الفقهية على ضرورة الإلتخاب في مجلس الشورى الوطني لقيادة الحركة، وينتقد من كانوا يطالبون بإنتخاب القيادة في المؤتمر، بل عند المناضلين في الولايات، صار اليوم يناادي المناضلين بضرورة سحب الثقة من قيادة الحركة الحالية؟"¹⁸، وبالتالي كيف يطلب من قيادة الحركة (حركة حمس) إنتخاب رئيس لها انطلاقا من مجلس الشورى، ثم يتم الإلتقلاب على نتائج هذه العملية ذاتها عندما لا تأتي بالنتائج في صالح المنشقين، وهو ما يبين أننا أمام حالة يشوبها كثير من التناقض، حسب رأي المنشق عنهم، فهم يريدون بذلك الإشارة إلى أن جماعة مناصرة كانت لهم اليد الطولى في صناعة وصياغة وثائق الحركة، واليوم عندما لم تسعفهم نتائج الإنتخابات الخاصة برئاسة الحركة نفضوا أيديهم من كل تلك القرارات، والتي كان لهم مسؤولية في استصدارها، ثم إن وثائق الحركة الرسمية، سواءا تعلق الأمر بالقانون الأساسي، السياسة العامة أو السياسة التربوية، وضعها وشارك في صياغتها الإخوان الذين يتحدثون عن الإنحراف، فقد كان أغلبهم أعضاء في لجان تحضير المؤتمر، سواء الثالث أم الرابع، وما عدا الأمور المتعلقة بالتنظيم والتولية والتتحيه لم يتغير شيء في السياسة العامة أو السياسة التربوية، فإذا كان الحديث عن الإنحراف أمرا يتعلق بالممارسة الشخصية، فإن ذلك لا يلزم الحركة والمنهج في شيء، فهو ثابت لا يتغير وفرق بين المنهج والرجال.

لما كل هذه المؤاخذات والإنتقادات اتجاه قيادة حمس بما أن المنشقين أنفسهم قد ساهموا بصورة فعالة في تحرير القانون الأساسي للحركة، والسياسة العامة، وحتى السياسة التربوية، ناهيك عن المشاركة في لجان تحضير المؤتمرين الثالث والرابع، لولا أنهم يتخفون وراء هذه المبررات من أجل المضي في طريق الإنشقاق، حسب جماعة أبو جرة سلطاني، فإن "قولهم هذا ليس جديداً فقد علمتنا تجارب التاريخ أن كل من يريد الإنسلاخ عن جماعته أو تراوده شهوة الخروج عن المؤسسات

¹⁸ -- طيفور فاروق، مشروع مواجهة حملات وحروب الإشاعة، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص 178 .

الشرعية يرمي أصحابها بالإنحراف، ومن عجيب ما قرأت في التاريخ الإسلامي أن الذين خرجوا على سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه اتهموه بأنه خرج على منهج الشيخين أبي بكر الصديق وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما".¹⁹

أما فيما يتعلق بمسألة تغييب الشورى، وظهور المحاباة، وتهميش المخالفين، فهذه تهم لم يسلم منها أحد في كل الحركات العالمية، وحتى القيادات السابقة الذين هم اليوم قادة حركة الدعوة والتغيير كانوا بالأمس متهمين من القيادات الوطنية، والقيادات الوسطى والقواعد بمثل هذه التهم⁽¹⁾، كما أنه بتسليمنا بوجود هذه الأخطاء هل تعتبر مبرراً كافياً للخروج والإنفصال عن الحركة؟ حتما لا لعدة أسباب منها:

1- نسبية هذه الأحكام.

2- وجوب التصحيح داخل الحركة مع الصبر والمصابرة.

3- الأدلة الشرعية التي استند إليها أهل السنة والجماعة تمنع الإنفصال والفرقة، حتى مع وجود درجات معينة من مثل هذه الأخطاء.

وخلاصة القول أن أزمة حركة مجتمع السلم كما يراها أنصار أبو جرة سلطاني تتلخص في كون فريق يقبل ويتشبث بمخرجات المؤتمر الرابع، ويؤكد على إنفاذ القرارات المؤسسية والتسوية، واحترام رأي غالبية المناضلين، مهما كانت النتائج، وفريق آخر (جماعة مناصرة) يناهض هذا المسار ليس لأنه يملك قناعات سياسية ضد التفاعل الديمقراطي وتطبيق اللوائح والقوانين، بل لأن هذا المسار لم يتيح له الفرصة للبقاء في القيادة أو الوصول إليها، فهو يعتبر نفسه الوريث الشرعي والوحيد لتراث ومنهج الحركة¹.

- طيفور فاروق، حركة مجتمع السلم من المشاركة السياسية إلى الشهود الحضاري، دار - الخلدونية، الجزائر، 2013، ص 43 .

6- بين تبريرات المنشقين ومواقف المنشق عنهم

لا يمكن لأي باحث أن يفهم ويفسر أي ظاهرة سياسية، مهما كانت طبيعتها، ما لم يتطرق إلى الأسباب الكامنة والخفية لحدوث هذه الظاهرة، وأن لا يكتف بما يصرح به الفاعلون السياسيون أنفسهم، ففي كثير من الأحيان يضمّر هؤلاء الفاعلون السياسيون بعض الأسباب الحقيقية التي كانت وراء اتخاذهم مواقف أو سلوكيات معينة ويرجع ذلك لاعتبارات تتعلق بالمصالح الذاتية لكل واحد منهم، ولا اعتبارات سياسية وأخرى مرتبطة بطبيعة الصراع نفسه. سيتم التطرق إلى بعض الأسباب غير المعلنة والتي كانت وراء حدوث الإنشقاق في حركة مجتمع السلم والتي نجلها فيما يلي:

1- شخصية أبو جرة سلطاني الذي يعتبره المنشقون عن حركة مجتمع السلم دخیل على الحزب، ولم يتلق تكوينه ضمن ما يعرف بالأسرة أو الحاضنة، ولا يهضم فكر الإخوان المسلمين، وهو غير ملم بالخط الذي كان يسير وفقه محفوظ نحاح. زد على ذلك فهو ذو ميول جبهوية نسبة للجبهة الإسلامية للإنقاذ، حيث سبق له أن ترشح باسم قائمة هذا الحزب في ولاية تبسة، في بداية التسعينيات، وقد تراجع عن ذلك بعد ضغط قيادة حركة مجتمع السلم عليه. فتيار عبد المجيد مناصرة يعتبر أن منصب رئيس الحزب له خصوصية معينة لدى مناضليه، فبالإضافة لكونه يمثل قمة التنظيم الهيراركي للحزب فهو كذلك رئيس جماعة لها فروعها ومؤسساتها، وهي جماعة تنتمي لتيار الإخوان المسلمين الذي أسسه حسن البنا في مصر سنة 1928، وبالتالي فتراسة أبو جرة للحركة يعني في نفس الوقت السيطرة على هذه الجماعة، وهو الأمر الذي يرفضه تيار عبد المجيد مناصرة كلية.

2- مزاولة العمل السياسي الحزبي نشاط طارئ بالنسبة لمناضلي حركة مجتمع السلم حيث اعتادوا على ممارسة وظيفة الدعوة، وهي وظيفة ذات دلالات اجتماعية وثقافية في إطار مؤسسة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية وهي المسجد، لينتقلوا بعدها إلى وظيفة مختلفة عنها، سواء من حيث طبيعة الخطاب و الوسائل، أو من حيث الأهداف والغايات والمنطلقات، وبالتالي أصبح لدى المناضل في الحزب وضعيتان مختلفتان وهي الداعية من جهة والسياسي والبرلماني والوزير من

جهة أخرى. الاختلافات بين الوظيفيتين والوضعيتين ثم تغليب الدور الحزبي لضرورة اقتضتها المرحلة بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 أحدث بعض الهزات داخل حركة مجتمع السلم. وقد حصل أن بعض المناضلين في المرحلة السرية رفضوا العمل الحزبي، ومنهم من رفض أن تكون له بطاقة مناضل بدعى أن الالتزام والعمل والوفاء للتنظيم أكبر من أن تعبر عنه أي بطاقة أو وثيقة.

3- مكانة محفوظ نحناح لدى مناضلي حركة مجتمع السلم استثنائية، نظرا لكونه المؤسس وصاحب الفكرة، ولربما هذا ما دفع عبد المجيد مناصرة إلى القول **مجنون من يود خلافة محفوظ نحناح**، فالمرحلة كانت تقتضي المرور بفترة انتقالية إلى حين يتعود الحزب السير بدون الرئيس. وقد وجد من اقترح هذه الفكرة على أعضاء المكتب التنفيذي، حيث عرض عبد الرزاق مقري قائمة مكونة من بعض القيادات التاريخية في الحزب تتوفر فيهم بعض الشروط، منها أن يكونوا كبارا في السن، ومن الجيل القديم، ويحوزون على موافقة الجميع، وضمت هذه القائمة عبد الحميد مداود، مصطفى بلمهدي، ومحمد مغارية. لكن أعضاء المكتب من التيار المنشق رفضوا هذا المقترح، ورشحوا عبد الرحمان سعيدي مكان عبد المجيد مناصرة، الذي لم يبلغ السن القانونية آنذاك للترشح وهي 40 سنة، ولقي ترشيحه رفضا من القواعد، رغم أنه تحصل على 09 أصوات داخل المكتب الوطني، بينما حصل عبد الرزاق مقري على 06 أصوات، محمد مغاريا 06 أصوات، ولم يحصل عبد الرحمان سعيدي إلا على صوت واحد. في ظل أجواء كان يسودها استقطاب حاد بين الطرفين ظهرت عند بداية أشغال المؤتمر مبادرة أخرى من مجموعة من القادة المؤسسين، منهم الحاج بكار، ومحمد مخلوفي وجعفر شلي مضمونها أن يترشح السيد عبد الحميد مداود وينسحب السيدان أبو جرة سلطاني عن الفريق الأول، وينسحب كذلك عبد الرحمان سعيدي عن الفريق الثاني، للسماح بإيجاد توافق ومخرج للفريقين، وكذلك لتفادي أي انحرافات محتملة، وقد قبل أبو جرة سلطاني بهذه المبادرة إلا أن التيار المنافس له، الذي كانت له الأغلبية في المكتب الوطني لم يقبل بهذا المقترح، وأصر على المضي في عملية الانتخاب. هذا الموقف من قبل التيار الذي انشق فيما بعد (سنة 2009) يعود إلى اعتقاده بأن الفوز في الانتخاب شبه محسوم، وبالتالي فهو

ليس بحاجة إلى أي تسوية أيا كانت، خاصة لما يتعلق الأمر بشخص أبو جرة سلطاني الذي اعتبر غير كفء لتولي هذا المنصب السياسي والروحي في نفس الوقت.

4- قام أبو جرة بإقصاء جميع خصومه من المناصب القيادية للحزب مباشرة بعد انتهاء أشغال المؤتمر الرابع، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هو ما الذي جعل أبو جرة يتخذ هذا القرار الذي يناقض تماما ما قام به بعد المؤتمر الثالث حين سمح للتيار المنافس بأخذ مناصب على درجة كبيرة من الأهمية، مثل عضوية المكتب الوطني ونيابة رئاسة الحركة؟ وهل هناك من دفعه إلى اتخاذ مثل هذا القرار الخطير من القيادات الموالية له؟

يجيب السيد أبو جرة نفسه بأنه لم يرد إعادة تجربة مجلس السياسي حيث كان الحزب يسير بقيادتين في نفس الوقت²⁰، وكان التيار المنافس يقوم بتجميع الموارد، وتنظيم نفسه من أجل الاستعداد الجيد للاستحقاقات القادمة، وبالتالي فقد شعر أبوجرة سلطاني بأن التيار الآخر المنافس استعمل المناصب التي تحصل عليها بعد المؤتمر الثالث ضده، قبل وأثناء المؤتمر الرابع لإزاحته من رئاسة الحزب وهو الخطأ الذي أراد أبو جرة أن يتقاده بعد انتهاء المؤتمر الرابع حين أقصى جميع خصومه من المناصب القيادية في الحزب، وقد نصحه بذلك بعض القيادات التي انشقت هي الأخرى عن الحزب سنة 2012 لتؤسس حزب تجمع أمل الجزائر، وكان من بينهم كمال ميدة، عبد الحليم عبد الوهاب وآخرون .

الملاحظ على طريقة أبو جرة في اتخاذ القرارات اتجاه خصومه أنه تساهل بصورة كبيرة بعد المؤتمر الثالث إلى درجة أخذوا من المناصب الهامة أكثر مما يستحقون، حسب حليفه عبد الرزاق مقري، بينما اعتمد منهاجا آخر بعد المؤتمر الرابع تميز بالصرامة والحسم قبل فوات الأوان، على حد تعبيره، وأراد بذلك من جماعة عبد المجيد مناصرة أن تعلم بأن سياسة الحبل على الغارب قد انتهت بنهاية العهدة الأولى وأن العهدة الثانية هي عهدة المؤسسات بلا منازع وفي كلتا السياستين يظهر تغليب الجانب العاطفي لأبو جرة سلطاني اتجاه خصومه. ففي البداية أي بعد المؤتمر

²⁰ - حسان موسى، رضوان بن عطا الله، المرجع السابق، ص 254 .

الثالث أراد أن يقربهم منه ويستعطفهم، ثم اتخذ موقفا جاء كردة فعل للموقف الأول وعلى النقيض منه وتميز بالصرامة والإقضاء.

5 - بالنسبة للوساطة الداخلية والتي مثلها بعض المؤسسين ومنهم جعفر شلي، عبد الحميد مداود وعبد الكريم قدودة وآخرون، فقد كان لها نفس مصير الوساطات الخارجية التي قادها أعضاء من مكتب الإرشاد العام لجماعة الإخوان المسلمين بسبب تمسك كل طرف بمواقفه وكذلك بسبب الخلفية السياسية لكل طرف، أي أن كل طرف كان يرى بأن حركة مجتمع السلم كبرت ولم تعد تسع الجميع، بمعنى أن بقاء المنشقين في الحزب يعني ذلك فقدانهم للمناصب السياسية القيادية، وبالتالي كان يتعين إنشاء هيكل جديد يستوعب القيادات التي أبعدت من المناصب العليا للحزب.

6- استمرار الطرفين في عرض خلافاتهما في الصحافة الوطنية وقد ازداد الأمر حدة بعد المؤتمر الرابع حيث صرح عبد المجيد مناصرة بأنه مازال لديه أكثر من مائة عضو داخل مجلس الشورى ثم رد عليه أبو جرة بعد ذلك بأنه سيكون صارما مع جماعة المخزن كما سماها.

7 - تدخل السلطة الحاكمة في الشؤون الداخلية للأحزاب السياسية، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، كتشجيع التيارات والشخصيات المناوئة للقيادة المركزية للحزب، وتسهيل منحها الاعتماد في حالة تشكيل حزب آخر، أو الوقوف في حالات أخرى مع رئيس الحزب في مواجهة معارضيته مثل ما حصل في حالة حركة مجتمع السلم، فما حدث أثناء المؤتمر الرابع سنة 2008 يدل على ذلك، فقد اتهمت جماعة مناصرة أبو جرة سلطاني بالتعامل مباشرة مع وزارة الداخلية واستعمال الكلاب لترهيب المؤتمرين وتخويفهم.

خاتمة:

تعتبر الأزمة التي مرت بها حركة مجتمع السلم في الفترة ما بين 2003 - 2009 عن عدم قدرة النخبة المكونة لهذا الحزب على الانتقال من شرعية الكاريزما التي تجسدت في شخص محفوظ نحناح إلى الشرعية العقلانية حسب تعبير ماكس فيبر، فبعد وفاة مؤسس الحزب ورئيسه سنة 2003،

لم يستطع التياران المتنافسان التعايش مع بعضهما البعض إلا بعض السنوات، أي بين المؤتمر الثالث والمؤتمر الرابع (2003 - 2008) ويرجع ذلك لعدة أسباب، منها عدم تقبل تيار عبد المجيد مناصرة لشخصية أبو جرة سلطاني واعتباره لم يتكون في مدرسة الإخوان المسلمين، ولا يهضم فكرهم، ولا يمكن استئمانه على تنظيم بحجم حركة مجتمع السلم، كما كان يتوجب على قيادات الحزب المرور بمرحلة انتقالية يتولى فيها أحد المؤسسين زمام الأمور إلى أن يتعود أعضاء الحزب العمل بدون السلطة الكاريزماتية للرئيس السابق ، من جهة أخرى، أقدم أبو جرة سلطاني على إبعاد جميع خصومه من المناصب السياسية الهامة ويتعلق الأمر خاصة بنواب الرئيس وتشكيلة المكتب التنفيذي الوطني، هذا الإقصاء كان له دور كبير في انشقاق تيار عبد المجيد مناصرة عن حركة مجتمع السلم. أما العامل الذي ساهم ولو بطريقة غير مباشرة في تكريس الانقسام فيتمثل في الوساطات التي قادتها مجموعة من الشخصيات الإخوانية الممثلة لمكتب الإرشاد التابع للتنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، حيث لم تستطع تبديد الخلافات بين الفريقين، على العكس من ذلك، فقد ساهم تحيزها لفريق دون الآخر وبطؤها وتماطلها، وعدم اطلاعها الكافي على تفاصيل الخلاف في تعميق هذه الخلافات وإطالتها.

وفي الأخير ساهم التقارب والندية من حيث السن، المستوى الدراسي والخبرة السياسية بين الجيل الثاني، أو جيل مابعد المؤسسين، في اشتداد الصراع حول من يخلف مؤسس الحزب ومن يسيطر على المواقع القيادية داخله مما أدى إلى حدوث أكبر انشقاق في حركة مجتمع السلم، والذي سيؤدي إلى حدوث انشقاقات أخرى بعده مثلت تعبيرا عن ضعف النظام الحزبي في الجزائر.